القمة العربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
ARAB SMEs SUMMIT
Baghdad, 18-20 November 2026 بغداد، 18-20 تشرين الثاني/نوفمبر

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

حوار بشأن سياسات

تمكين المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق النمو الشامل والنجاح في ريادة الأعمال في المنطقة العربية

19-18 تشرين الثاني/نوفمبر 2026

16:00-13:00 | قاعة زها حديد

E/ESCWA/ETC/2026/ASMEs/Concept note.3 2600370A

الخلفية

تؤدي المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً في تحفيز النشاط الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وتعزيز القدرة على الصمود في جميع أنحاء المنطقة العربية. وتشير الأدلة الحديثة إلى أنّ هذه المشروعات تشكل حوالي 96 في المائة من إجمالي الأعمال التجارية في الدول العربية، وتساهم بما يصل إلى 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة[1]. وفي الوقت نفسه، لا تزال الاقتصادات العربية تواجه ضغوطاً تنموية هائلة، بما في ذلك النزاعات وحالات الهشاشة، وارتفاع معدلات البطالة، لا سيما بين الشباب، واستمرار العمل غير الرسمي، وهي عوامل تحدّ مجتمعةً من إمكانات نمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وتتّسم المنطقة أيضاً بتنوّع هيكلي كبير. ففي حين لا تزال بعض البلدان تواجه حالات الهشاشة والنزاع، تمرّ بلدان أخرى بمراحل انتقالية وإصلاحية، أو تتمتع بمنظومات أكثر نضجاً لريادة الأعمال، مع تزايد الاستثمار في الابتكار والتحول الرقمي والتوسع في الأسواق الدولية. ونظراً لهذا التنوع، تَبرُز أهمية الحوار بشأن السياسات على المستوى الإقليمي، إذ يتيح للبلدان فرصاً لتبادل الخبرات وتكييف السياسات بما يتناسب مع السياقات المؤسسية الوطنية.

ويرمي الحوار إلى الانتقال من مرحلة تبادل المعرفة والخبرات إلى بناء توافق إقليمي بشأن سياسات وإجراءات قابلة للتنفيذ. ويركّز على تحديد إصلاحات وطنية مبتكرة وقابلة للتكييف، من شأنها أن تحقق قيمة مضافة على المستوى الإقليمي وأن توفر بيئة أعمال داعمة لنمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مع تعزيز دورها في تنويع الاقتصادات العربية. ويشمل ذلك دعم دخول هذه المشروعات إلى قطاعات وأسواق جديدة وواعدة، ولا سيما تلك التي تسهم في الانتقال نحو اقتصاد المعرفة، فضلاً عن تشجيع الابتكار والتحول الرقمي، وتعزيز قدرة المشروعات على الاندماج في سلاسل القيمة المحلية والإقليمية والعالمية.

والهدف من هذا الحوار هو توفير منصة إقليمية منظّمة تجمع واضعي السياسات في المنطقة العربية، والمؤسسات الداعمة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص، والخبراء بهدف تبادل الخبرات، وزيادة التنسيق، واستكشاف حلول عملية في مجال السياسات لتعزيز قدرة هذه المشروعات على المنافسة والصمود وتحقيق النمو المستدام. ويهدف الحوار أيضاً إلى مواءمة الإصلاحات الوطنية المتعلقة بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مع الأولويات الإقليمية المشتركة، بما في ذلك تيسير التجارة، والوصول إلى الأسواق الرقمية، والحصول على التمويل، وبناء القدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ. ويكتسب هذا النهج أهميةً خاصة في ظل التحديات المتداخلة التي تواجهها المنطقة العربية، مثل محدودية الشمول المالي، والتفاوت في مستويات الجاهزية الرقمية، والإجهاد المائي، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد التعرّض للآثار الاقتصادية والاجتماعية لتغيُّر المناخ.

ولترجمة مخرجات الحوار إلى إجراءات ملموسة، صُمِّم هذا الحدث على نحوٍ يتيح الخروج بتوصياتٍ قابلة للتنفيذ في مجال السياسات وموجّهة إلى صانعي القرار، فضلاً عن إعداد دليل موجز للممارسات الواعدة وجدول أعمال للتعاون الإقليمي، إلى جانب تحديد جهات اتصال وطنية لضمان المتابعة وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة.

السياق الإقليمي

تتضح أهمية هذا الحوار بشأن السياسات في ضوء تفاوت وتيرة تقدم البلدان العربية في المجالات الرئيسية التي تؤثر على تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك التوسع في الأسواق الدولية والتجارة الإلكترونية، والانتقال إلى القطاع الرسمي، والحصول على التمويل، والتقنيات الرقمية والناشئة، والاقتصاد الأخضر. ويتيح هذا التنوع فرصاً قيّمة لإجراء حوار إقليمي بشأن السياسات، بما يمكّن البلدان من تبادل الخبرات العملية، وتحديد الحلول القابلة للتكييف مع السياقات المختلفة، وتعزيز التعاون في مواجهة التحديات المشتركة.

وتتجلى الاختلافات بين البلدان بوضوح في مجالَي التجارة الرقمية والتجارة الإلكترونية. فقد طوّرت الإمارات العربية المتحدة منظومة متقدمة للتجارة الإلكترونية، مستندةً إلى بنية تحتية رقمية قوية وشبكات لوجستية متطورة، ومستفيدةً من تطور التكنولوجيا المالية ومنصات التجارة عبر الحدود. وساهمت المبادرات الحكومية، مثل استراتيجية الإمارات الوطنية للاقتصاد الرقمي ورؤية السعودية 2030، في تسريع تطوير الأسواق الرقمية من خلال الاستثمار في البنية التحتية، والإصلاحات التنظيمية، ودعم نماذج الأعمال الرقمية[2].

وفي الوقت نفسه، تعمل بلدان أخرى على تطوير نُهجها للنهوض بالتجارة الرقمية. فقد أطلق الأردن استراتيجيته الوطنية للتجارة الإلكترونية (2023-2033) بهدف تطوير منظومة التجارة الرقمية. ومن شأن تعزيز القدرات المؤسسية وتوفير التمويل أن يدعما تنفيذ هذه الاستراتيجية[3]. وتواصل مصر، التي تتمتع بواحدة من أكبر الأسواق الرقمية في المنطقة، العمل على زيادة مشاركة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التجارة الإلكترونية من خلال تطوير أنظمة الدفع الرقمية والخدمات اللوجستية وأنظمة دعم الأعمال. أما تونس، فتعمل على تحسين رصد التجارة الإلكترونية باستخدام أدوات البيانات، مع أنها لا تزال تواجه تحديات مرتبطة بمحدودية توافر البيانات وانتشار التجارة غير الرسمية[4].

تُظهر هذه الأمثلة تفاوت مستويات الجاهزية للتجارة الرقمية في المنطقة. ففي حين طوّرت بلدان مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية منظومات متقدمة للتجارة الرقمية، لا تزال بلدان أخرى تواجه فجوات كبيرة في الوصول إلى الإنترنت، والشمول المالي، والمهارات الرقمية، والأطر التنظيمية الداعمة. ومن شأن معالجة هذه الفجوات أن تمكّن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الاستفادة على نحو أكبر من التجارة الإلكترونية والوصول إلى أسواق جديدة[5].

وإلى جانب الوصول إلى الأسواق الرقمية، لا يزال انتشار الاقتصاد غير الرسمي يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية، إذ يعمل ما يقرب من 72 في المائة من العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، مما يحد من فرص حصولهم على التمويل والحماية الاجتماعية، ويقيّد الإنتاجية ونمو الأعمال[6].

وتعتمد البلدان العربية مجموعة من التدابير لدعم انتقال المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى القطاع الرسمي وتعزيز نمو أعمالها. ففي تونس، يوفر قانون الشركات الناشئة إطاراً منظماً لدعم المشروعات المبتكرة من خلال علامة مخصصة للشركات الناشئة، وإجراءات مبسّطة، ومجموعة من الحوافز والمزايا[7].

ويُقدّم العراق مثالاً آخر على الجهود الرامية إلى معالجة انتشار القطاع غير الرسمي ودعم انتقال الأعمال إلى القطاع الرسمي. ففي ظل عمل نحو 84 في المائة من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل غير رسمي،

أصدر العراق دليلاً لتسجيل الأعمال التجارية، أعدّته وزارة التجارة بدعمٍ من منظمة العمل الدولية، بهدف تبسيط إجراءات التسجيل وتيسير حصول هذه المشروعات على التمويل والخدمات والحماية القانونية[8].

وفي الوقت نفسه، تُبرِز تجارب السودان ودولة فلسطين التحديات المستمرة التي تواجه الشركات العاملة في بيئات أكثر هشاشة وتعقيداً. وأحرزت دولة فلسطين تقدماً في إصلاح إجراءات تسجيل الشركات وتوسيع نطاق الخدمات الرقمية، وإن كانت حالة عدم اليقين الاقتصادي ومحدودية الحصول على التمويل لا تزالان تؤثران على نمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة[9]. أما في السودان، فلا تزال هناك فرص لمعالجة التحديات الهيكلية، إذ يعمل أكثر من 60 في المائة من القوى العاملة في الاقتصاد غير الرسمي، وترتفع هذه النسبة إلى 65 في المائة بين العاملين في سن العمل الأساسية، فيما يسهم الاقتصاد غير الرسمي بنحو 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[10].

واستكمالاً للجهود الرامية إلى تبسيط إجراءات تسجيل الأعمال، اعتمد العراق سياسة وطنية لتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تهدف إلى توفير بيئة داعمة لنموها وزيادة مساهمتها في التنويع الاقتصادي، والانتقال نحو اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، وتقليل الاعتماد على النفط. وتركز السياسة على تحسين الأطر التنظيمية، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتنمية المهارات التقنية والرقمية، وتيسير الحصول على التمويل[11].

وإلى جانب الانتقال إلى القطاع الرسمي، لا يزال الحصول على التمويل أحد أبرز العوائق التي تحدّ من نمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويُظهر مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات للمنطقة العربية لعام 2025 أنّ الحصول على الخدمات المالية لا يزال محدوداً، لا سيما خارج دول مجلس التعاون الخليجي، مما يحدّ من قدرة هذه المشروعات على الاستثمار والتوسع وتحسين الإنتاجية[12].

وتقدّم مصر مثالاً على الإصلاحات الرامية إلى تطوير منظومة ريادة الأعمال، إذ جمعت الشركات الناشئة فيها ما يقارب 614 مليون دولار من التمويل بالأسهم والديون في عام 2025. وأرسى ميثاق الشركات الناشئة في مصر إطاراً موحّداً لتحسين التنسيق وتطوير مسارات تمويل الشركات الناشئة ودعم نموها[13]. أما الصومال، فيُبرِز التحديات التي تواجه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل. وفي حين يستمر تطوير منظومة التمويل في البلد، تواجه الشركات محدوديةً في الحصول على الخدمات المالية الرسمية، مما يُقيّد قدرتها على النمو وتوسيع نطاق عملياتها[14].

وبالتوازي مع الجهود الرامية إلى تحسين الحصول على التمويل، يتيح الاستثمار في التقنيات الناشئة فرصاً جديدة للابتكار والنمو. وتشهد المنطقة العربية نمواً متسارعاً في مجال الاستثمار في الذكاء الاصطناعي الذي يتزايد دمجه في منظومة رأس المال المغامر في المنطقة. وفي عام 2025، استحوذ الذكاء الاصطناعي على 22 في المائة من إجمالي تمويل رأس المال المغامر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و29 في المائة من عدد الصفقات. وتركّزت الاستثمارات بصورة رئيسية في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، اللتين استحوذتا على الحصة الأكبر من تمويل الذكاء الاصطناعي ومن عدد الصفقات المُبرمة في هذا المجال في المنطقة[15].

ورسّخت الإمارات العربية المتحدة مكانتها كدولة رائدة إقليمياً في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال استراتيجياتها الوطنية، واستثماراتها في البنية التحتية الرقمية، ودعمها للابتكار. وفي عام 2025، استقطبت شركات الذكاء الاصطناعي في الإمارات العربية المتحدة حوالي 519 مليون دولار من التمويل المتصل بالذكاء الاصطناعي، بينما استقطبت المملكة العربية السعودية ما يقارب 235 مليون دولار، مدفوعةً برؤية السعودية 2030 والمبادرات الوطنية في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي[16].

وفي المقابل، تعمل بلدان أخرى على تطوير منظومات للذكاء الاصطناعي بما يتناسب مع سياقاتها وقدراتها. ففي العراق، تعمل الحكومة على تطوير الاستراتيجية الوطنية لدمج الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة بهدف دعم

التحول الرقمي والابتكار والتنمية الاقتصادية. وتركز الاستراتيجية أيضاً على تنمية القدرات الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي وتشجيع استخدامه عملياً في القطاعات الرئيسية[17].

ويشهد لبنان أيضاً نشاطاً متنامياً في مجال الذكاء الاصطناعي، تدعمه الكفاءات التكنولوجية، ومنظومة ريادة الأعمال، والمبادرات المتعلقة بحوكمة الذكاء الاصطناعي، والبنية التحتية الرقمية، وتنمية المهارات، ودعم الشركات الناشئة. وفي الوقت نفسه، لا يزال هذا القطاع يواجه عدداً من التحديات، منها محدودية الاستثمار، وضعف الأطر التنظيمية، وفقدان الكفاءات، والمخاطر المرتبطة بالاستخدام غير الأخلاقي للذكاء الاصطناعي، والشواغل المتعلقة بسيادة البيانات، فضلاً عن حالة عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي[18].

وبالمثل، لا يزال تطوير الذكاء الاصطناعي في ليبيا مقيداً بضعف البنية التحتية الرقمية، وتشتت التشريعات، ونقص المهارات. ويمثل إطلاق الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (2026-2030) خطوة مهمة نحو تطوير منظومة الذكاء الاصطناعي في البلد، رغم استمرار بعض العوائق التي تحدّ من نطاق اعتماده[19]، مما يبرز أهمية تطوير حوكمة الذكاء الاصطناعي، وتنمية المهارات والكفاءات ذات الصلة.

وتمثل الاستدامة البيئية والقدرة على الصمود بُعداً مهماً آخر من أبعاد تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. فالمنطقة العربية شديدة التأثر بتغيُّر المناخ، وتواجه إجهاداً مائياً حاداً، ومحدودية في إنتاج الطاقة المتجددة، وضغوطاً بيئية واسعة النطاق[20]. وتؤثر ندرة المياه على 19 بلداً من أصل 22 بلداً عربياً، ومن المتوقع أن يفرض تغيُّر المناخ مزيداً من الضغوط على الموارد المائية وأن يضعف القدرة على الصمود في وجه التحديات البيئية[21]. وتؤكد هذه التحديات أهمية دمج تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأطر الأوسع نطاقاً المعنية بالقدرة على الصمود في وجه التحديات البيئية وبالتحول الاقتصادي.

وتحرز البلدان العربية تقدماً متفاوتاً على مسار التحوّل الأخضر. ويَبرُز المغرب بوصفه بلداً رائداً على الصعيد الإقليمي في هذا المجال، من خلال استثماراته في الطاقة المتجددة، والبنية التحتية المستدامة، والإصلاحات المتعلقة بالمناخ. وفي عام 2024، شكلت الطاقة المتجددة نحو 40 في المائة من القدرة الكهربائية المركبة في البلد، مما دعم الجهود الرامية إلى تنويع مزيج الطاقة والمضي قدماً في التنمية المنخفضة الكربون. وفي الوقت نفسه، لا تزال المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات في الحصول على التمويل الأخضر، واعتماد التقنيات النظيفة، والاندماج في سلاسل القيمة المستدامة[22].

وفي العديد من بلدان المنطقة، لم يعد تغيُّر المناخ تهديداً بعيداً، بل أصبح واقعاً يومياً يؤثر على الاقتصادات والمجتمعات. ففي العراق، تُعَد ندرة المياه وتغيُّر المناخ من أكثر التحديات البيئية والتنموية إلحاحاً، حيث انخفضت الاحتياطيات المائية إلى نحو 4 مليارات متر مكعب في عام 2025، مسجلةً أدنى مستوى لها منذ 80 عاماً. ورغم تحسُّن المخزون المائي خلال موسم 2025-2026، فإنه لا يزال دون 20 في المائة من إجمالي القدرة التخزينية[23]. وفي السودان، أدت الظواهر الجوية الشديدة إلى تعطيل البنية التحتية الأساسية وإعاقة الوصول إلى المياه، في حين تسبّبت الضغوط المناخية في الجمهورية العربية السورية واليمن في تفاقم التحديات التي تؤثر على الزراعة وسُبل العيش والأمن الغذائي[24].

وتؤكد هذه الحقائق أهمية الحوار الإقليمي بشأن السياسات لمعالجة العوائق المشتركة أمام نمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الوصول إلى الأسواق، والتمويل، واعتماد التكنولوجيا، والاستدامة.

وخلف هذه التحديات، يقف الملايين من رواد الأعمال والعاملين وأفراد المجتمع الساعين إلى بناء مستقبل أكثر قدرة على الصمود. ومن شأن تحويل التجارب الناجحة إلى معارف مشتركة وشراكات عملية أن يعزز التعلّم المتبادل بين البلدان، ويفتح مسارات جديدة نحو النمو الشامل والمستدام. ومن خلال توطيد الشراكات، وتشجيع الابتكار، واعتماد حلول مستدامة، يسهم الحوار الإقليمي في تسريع التقدم نحو تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة بشأن العمل اللائق

والنمو الاقتصادي، والهدف 9 بشأن الصناعة والابتكار والبنية التحتية، والهدف 13 بشأن العمل المناخي، والهدف 17 بشأن عقد الشراكات لتحقيق الأهداف. والنمو المتسارع ليس مجرد طموح، بل إنه يحدث بالفعل، وتعزيز التعاون الإقليمي يمكن أن يساعد على تحويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى إجراءات ملموسة وآثار مستدامة.

الأهداف

يهدف الحوار بشأن السياسات إلى:

- تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من المنطقة العربية وخارجها بشأن دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المجالات الرئيسية المتعلقة بالنمو والقدرة على الصمود.
- تيسير التعلم المتبادل بين واضعي السياسات، ومنظمات دعم الأعمال، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، بهدف تكييف المبادرات الناجحة مع السياقات الوطنية المختلفة.
- تحديد خيارات في مجال السياسات يمكن تكييفها مع احتياجات الاقتصادات العربية، وتعزيز اتساق السياسات على المستوى الإقليمي.
- إرساء أسس التعاون الإقليمي في مجالات تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتحول الرقمي، والنمو المستدام.

المسارات المواضيعية

المسار الأول: التوسع في الأسواق الدولية والتجارة الإلكترونية

لا تزال المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية تشارك على نحو محدود في التجارة عبر الحدود، وتواجه عوائق تتعلق بالوصول إلى الأسواق، والخدمات اللوجستية، وأنظمة الدفع، والامتثال للمعايير. وفي المقابل، تتيح التجارة الرقمية والتجارة الإلكترونية فرصاً جديدة للوصول إلى أسواق أوسع، بدعمٍ من مبادرات مثل برنامج تحفيز انتشار التجارة الإلكترونية التابع للإسكوا. يتناول هذا المسار دور آليات تيسير التجارة والمنصات الرقمية والمبادرات الداعمة للتصدير في تمكين المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من توسيع حضورها في الأسواق الإقليمية والعالمية.

السؤال الرئيسي المتعلق بالسياسات: ما هي الإصلاحات الأكثر فعالية التي تساعد المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على تعزيز جاهزيتها للتصدير والمشاركة في الأسواق الرقمية؟

السؤال الرئيسي المتعلق بالتعاون الإقليمي: كيف يمكن للبلدان العربية أن تتعاون لتيسير المدفوعات الرقمية، والإجراءات الجمركية، والخدمات اللوجستية، ووصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق؟

المسار الثاني: الانتقال إلى القطاع الرسمي

لا يزال انتشار الاقتصاد غير الرسمي يمثل عائقاً رئيسياً أمام نمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية، إذ يحدّ من حصولها على التمويل والحماية الاجتماعية، ومن فرص وصولها إلى الأسواق وتوسيع نطاق أعمالها. يتناول هذا المسار السُبل العملية لدعم انتقال المشروعات إلى القطاع الرسمي، مع التركيز على تبسيط الإجراءات، والاستفادة من الحلول الرقمية، والحد من العوائق المرتبطة بالامتثال، وتوفير الحوافز الداعمة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، بما فيها تلك التي تقودها النساء.

السؤال الرئيسي المتعلق بالسياسات: ما هي مجموعة الحوافز والإجراءات المبسّطة والأدوات الرقمية التي يمكن أن تيسّر انتقال المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى القطاع الرسمي، مع تعزيز النمو الشامل؟

السؤال الرئيسي المتعلق بالتعاون الإقليمي: ما الأدوات أو النماذج المتعلقة بالانتقال إلى القطاع الرسمي التي يمكن أن تتبادلها البلدان العربية وتكيّفها مع سياقاتها الوطنية، لا سيما في مجالَي التسجيل الرقمي للمؤسسات وإصدار الترخيص لها؟

المسار الثالث: الحصول على التمويل

لا يزال الحصول على التمويل يمثل عائقاً كبيراً أمام نمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية. وتشير المؤسسات الإقليمية والإنمائية باستمرار إلى وجود فجوة تمويلية كبيرة، تشتد وطأتها على المشروعات التي تقودها النساء والشباب. وبالاستناد إلى تحليل حديث أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تشكّل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يُقدَّر بنحو 96 في المائة من مجموع الأعمال التجارية في البلدان العربية، لكنها لا تزال تواجه عوائق أمام توسيع نطاق أعمالها، إذ غالباً ما تتوخى منظومات التمويل الحذر في التعامل مع المخاطر، ولا تستجيب بما يكفي لاحتياجات المؤسسات الأصغر حجماً.

يتناول هذا المسار ضمانات الائتمان، والتمويل المختلط، والتكنولوجيا المالية، والتمويل الإسلامي، والإقراض الميسّر، وغيرها من الآليات التي يمكن أن تحسّن حصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على رأس المال، مع إيلاء اهتمام خاص للمشروعات التي تقودها النساء والشباب.

السؤال الرئيسي المتعلق بالسياسات: ما آليات التمويل التي يمكن توسيع نطاقها بفعالية لزيادة حصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على التمويل، ولا سيما تلك التي تقودها النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة؟

السؤال الرئيسي المتعلق بالتعاون الإقليمي: كيف يمكن للبلدان العربية تعزيز التعلم الإقليمي وتنسيق السياسات بشأن برامج الضمان، وتنظيم التكنولوجيا المالية، والتمويل الشامل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؟

المسار الرابع: التقنيات الرقمية والناشئة

تشهد الاقتصادات العربية تحوّلاً رقمياً سريعاً، وأصبح الذكاء الاصطناعي أولوية استراتيجية في مجال السياسات على مستوى المنطقة. ومع ذلك، لا تزال المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تواجه أوجه قصور في المهارات، والجاهزية في مجال البيانات، واعتماد الحوسبة السحابية، والأمن السيبراني، فضلاً عن محدودية حصولها على الأدوات الرقمية بتكلفة ميسورة. يبحث هذا المسار في سُبل تمكين المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من اعتماد الذكاء الاصطناعي وغيره من التقنيات الناشئة، بما يسهم في تحسين إنتاجيتها وقدرتها على الصمود والمنافسة.

ويركز هذا المسار على التطبيق العملي للذكاء الاصطناعي في العمليات اليومية للمؤسسات، فضلاً عن السياسات الرامية إلى تنمية المهارات الرقمية، وتعزيز الجاهزية في مجال البيانات، وتوفير البنية التحتية والأطر التنظيمية التي تتيح الاعتماد الآمن للحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي. ويستعرض التدابير الرامية إلى الحد من مخاطر الأمن السيبراني التي تواجه المشروعات الأصغر حجماً، وفرص التعاون الإقليمي لتنمية القدرات المشتركة في مجال الذكاء الاصطناعي لفائدة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

السؤال الرئيسي المتعلق بالسياسات: ما أدوات السياسات الأكثر فعالية التي تساعد المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على اعتماد التقنيات الرقمية والناشئة بصورة ميسورة وشاملة؟

السؤال الرئيسي المتعلق بالتعاون الإقليمي: كيف يمكن للبلدان العربية أن تتعاون لتقليص الفجوة الرقمية وتبادل نماذج عملية تدعم التحول الرقمي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؟

المسار الخامس: الاقتصاد الأخضر

تواجه المنطقة العربية تحديات مناخية متزايدة، منها ندرة المياه، والمخاطر البيئية، والحاجة إلى تسريع التحول نحو اقتصادات أكثر استدامة. يتناول هذا المسار دور المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دعم التحول الأخضر من خلال نماذج الاقتصاد الدائري، وكفاءة استخدام الموارد، والتقنيات النظيفة، وريادة الأعمال الخضراء. وتركز المناقشات على الحوافز وآليات التمويل والدعم الفني اللازمة لتمكين هذه المشروعات من اعتماد ممارسات أكثر استدامة، مع تحسين قدرتها على المنافسة والصمود.

السؤال الرئيسي المتعلق بالسياسات: كيف يمكن لاستراتيجيات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أن تدمج بشكل أفضل ريادة الأعمال الخضراء والقدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ؟

السؤال الرئيسي المتعلق بالتعاون الإقليمي: كيف يساعد التعاون الإقليمي على توسيع نطاق التمويل الأخضر والمساعدة الفنية، وتشجيع اعتماد معايير الاستدامة لدى المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؟

النتائج المتوقعة

توصيات في مجال السياسات
مصممة بما يتناسب مع السياقات المتنوعة للبلدان العربية

دليل لأفضل الممارسات
يعرض نماذج قابلة للتكييف من داخل المنطقة وخارجها

خارطة طريق للتعاون الإقليمي
تحدد مجالات العمل المشترك والنُهج المنسقة

تعزيز شبكات التعلم المتبادل
بين واضعي السياسات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص

شكل الحوار

يُنظَّم الحوار بشأن السياسات في شكل خمسة اجتماعات مائدة مستديرة مواضيعية، يتضمن كل منها ثلاث مداخلات قُطرية، مختارة بعناية لتعكس تنوع التجارب العربية، ومنها على سبيل المثال:

- مداخلة من بلد متأثر بالهشاشة أو النزاعات.
- مداخلة من بلد يمر بمرحلة إصلاح أو تحول اقتصادي.
- مداخلة من بلد يتمتع بمنظومة متطورة لدعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وينبغي أن تكون كل مداخلة موجزة وعملية، وألا تتجاوز مدتها خمس إلى سبع دقائق، وأن تسلّط الضوء على إصلاح واحد في مجال السياسات، ودرس واحد مستفاد من التنفيذ، ونتيجة أو تحدٍ واحد. ويتيح هذا التنظيم إجراء نقاش مقارن وعملي يركز على التجارب العملية والدروس المستفادة.

وعقب المداخلات الثلاث، يُجرى نقاش ميسّر لاستكشاف النُهج التي يمكن تكرارها أو تكييفها مع السياقات الوطنية المختلفة، وأوجه الدعم التي يمكن أن تسهم في تعزيز التعاون الإقليمي. ويُختتم كل اجتماع مائدة مستديرة بمخرجَين رئيسيين:

- توصية واحدة في مجال السياسات.
- إجراء واحد للتعاون الإقليمي.

وتعرض الجلسة العامة الختامية النتائج الرئيسية للمسارات المواضيعية الخمسة، وتحدد مجموعة موجزة من الرسائل الإقليمية وأولويات المتابعة.

متابعة ما بعد الحوار

لتيسير المتابعة العملية، يحدد الفريق المنظِم جهات اتصال من المؤسسات المشاركة تسهم في توحيد التوصيات، وتعميم مذكرة النتائج، والحفاظ على قنوات التواصل بعد انتهاء الحوار. ويمكن بعد ذلك إعداد مذكرة موجزة لما بعد الحوار توثق التوصيات الخمس، وإجراءات التعاون الإقليمي الخمسة، وأي مبادرات سريعة الإنجاز يتم تحديدها خلال المناقشات.

وهذه المتابعة بالغة الأهمية للحفاظ على الزخم الذي يولّده الحوار بشأن السياسات، إذ لا تعتمد قيمة الحوار على جودة المناقشات فحسب، بل أيضاً على استمرار التواصل بين المشاركين وقدرتهم على تحويل مخرجاته إلى تعاون إقليمي أقوى.

المشاركون

يجمع الحوار بشأن السياسات مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، من بينهم:

	واضعو السياسات وكبار المسؤولين في الوزارات العربية المعنية بالاقتصاد، والتجارة، والمالية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبيئة، وريادة الأعمال.
	المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
	ممثلو القطاع الخاص، بمن فيهم ممثلو المؤسسات المالية، وغرف التجارة، ومنظمات دعم الأعمال.
	خبراء في مجالات التحوّل الرقمي، والاقتصاد الأخضر، والتمويل الشامل، ومنظومات ريادة الأعمال.

يضمن هذا التنوع في أصحاب المصلحة إغناء المناقشات بوجهات نظر مختلفة، وصياغة توصيات متصلة بالسياسات وقابلة للتنفيذ عملياً.

الخلاصة

من خلال الجمع بين بلدان عربية مختلفة، تشهد ظروفاً اقتصادية ومؤسسية وإنمائية متنوعة، يتيح الحوار بشأن السياسات فرصةً قيّمة للتعلم المتبادل وتشارُك الخبرات والرؤى. كما يدعم البلدان العربية في وضع سياسات أكثر شمولاً ومرونة واستشرافاً للمستقبل من أجل دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مع تحديد فرص ملموسة للتعاون الإقليمي. ولا يقتصر هذا الحدث على تيسير الحوار، بل يسعى أيضاً إلى الخروج بتوصيات عملية، وإجراءات للتعاون الإقليمي، وآليات للمتابعة من شأنها ضمان استمرارية التواصل ودفع التعاون قدماً إلى ما بعد انتهاء الحوار.

جدول الأعمال

اليوم الأول: 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2026

الوقت	عنوان الجلسة	وصف الجلسة	المتحدث(ة) 1	المتحدث(ة) 2	المتحدث(ة) 3	المتحدث(ة) 4	الميسّر
13:15-13:00	الكلمات الافتتاحية	عرض السياق العام، والأهداف، والنتائج المتوقعة					
14:00-13:15	المسار الأول: التوسع في الأسواق الدولية والتجارة الإلكترونية	عرض تجارب ثلاثة بلدان في مجال الوصول إلى الأسواق، والتصدير، والتجارة الرقمية	**د. سمير فخري** مدير عام دائرة الإحصاء والأبحاث، البنك المركزي، العراق	**كيلان محمد إسماعيل** مدير شركة Markaz، العراق	**أميمة تونشيبين،** مساعدة باحث، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة (ECA)		**أ.د.عدنان ياسين مصطفى** جامعة بغداد، جمهورية العراق
14:45-14:00	المسار الثاني: الانتقال إلى القطاع الرسمي	عرض تجارب ثلاثة بلدان في مجال الحد من انتشار القطاع غير الرسمي وتبسيط إجراءات التسجيل	**ياسين قويقعة،** رئيس المنظمة الوطنية لرواد الأعمال (ONE)، تونس	**عباس الخفاجي،** منسق السياسات التجارية، مركز التجارة الدولية (ITC)، العراق	**د. صباح جندي منصور** مدير عام دائرة السياسات الاقتصادية والمالية وزارة التخطيط، العراق		**أ.د. وفاء جعفر المهداوي** كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جمهورية العراق
15:00-14:45	استراحة	التواصل والتعارف					
15:45-15:00	المسار الثالث: الحصول على التمويل	عرض تجارب ثلاثة بلدان في مجال تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	شعبان حمّاد، سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين	**غيث عابد،** مشروع PROSPECTS، منظمة العمل الدولية (ILO)، العراق	أحمد الهاشمي نائب المدير التنفيذي لرابطة المصارف الخاصة العراق	**مهاب مدني،** رئيس محور الحوكمة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، العراق	**أ.د. سمير سهام داود** كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد العراق
16:00-15:45	ختام اليوم الأول	تلخيص الرسائل الرئيسية والأولويات					

اليوم الثاني: 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2026

الوقت	عنوان الجلسة	وصف الجلسة	المتحدث(ة) 1	المتحدث(ة) 2	المتحدث(ة) 3	الميسّر
13:15-13:00	استعراض موجز لليوم الأول	تلخيص أبرز المخرجات				
14:00-13:15	المسار الرابع: التقنيات الرقمية والناشئة	عرض تجارب ثلاثة بلدان في مجال الذكاء الاصطناعي، والمهارات الرقمية، واعتماد التكنولوجيا	**عباس عبد الكاظم** مدير عام دائرة تكنولوجيا المعلومات وزارة التخطيط، العراق	**عبدديك محمد ديري،** رئيس قسم الابتكار والتكنولوجيات الناشئة، وزارة الاتصالات والتكنولوجيا، الصومال	**رائد عودة،** أمين عام مساعد، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، الأردن	**أ.د. كامل كاظم بشير الكناني** كلية المنصور الجامعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراق
14:45-14:00	المسار الخامس: الاقتصاد الأخضر	عرض تجارب ثلاثة بلدان في مجال التحوّل الأخضر للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	**محمد شاكر الدليمي** رئيس مركز بغداد للطاقة المتجددة والاستدامة ورئيس لجنة مؤسسي المصرف الأخضر جمهورية العراق	**إسماعيل محمد قرينات،** وكيل الأمين العام للمجلس الوطني للتخطيط ، ليبيا	**بشرى الدهري،** رئيسة قسم الاقتصاد الدائري والموارد، وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، المغرب	**د. أحمد محمد حسن** رئيس فريق الخبراء- وزارة التخطيط العراق
15:00-14:45	استراحة	التواصل والتعارف				
15:45-15:00	نقاش شامل لعدة محاور	تحديد الأولويات المشتركة في مجال السياسات وإجراءات التعاون الإقليمي				
16:00-15:45	الجلسة الختامية	عرض التوصيات، وإجراءات التعاون، والخطوات المقبلة				

الحواشي

1. United Nations Development Programme (UNDP), Beyond barriers: how access to finance can unleash SMEs' potential in the Arab States region, 28 August 2025.
2. Market Data Forecast, Middle East E-Commerce Market Report, updated in July 2026.
3. وكالة الأنباء الأردنية، الصناعة والتجارة: الأردن حقق تقدما باستراتيجية التجارة الإلكترونية، 19 نيسان/أبريل 2026.
4. United Nations Trade and Development (UNCTAD), Fast-tracking implementation of reforms enabling e-commerce and digital trade, 2025.
5. International Monetary Fund (IMF), Digital solutions for small businesses in the Middle East and North Africa, 22 September 2020.
6. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، القطاع الخفي: الانتقال العادل إلى الاقتصاد المنظّم، 2026.
7. Startup Tunisia, Startup Act.
8. الأمم المتحدة في العراق، العراق يُطلق دليل تسجيل الأعمال لتعزيز الاقتصاد المنظم والعمل اللائق، 2025.
9. World Bank Group, Impacts of the conflict in the Middle East on the Palestinian economy, September 2025.
10. International Labour Organization (ILO), Baseline study of informal economy in the African, Caribbean, and Pacific regions: Global Report, January 2023.
11. منظمة العمل الدولية، مناقشة سياسة تنمية المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الوطنية في العراق، 29 تموز/يوليو 2024.
12. كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية للعام 2025.
13. البنك الأفريقي للتنمية، من التشتت إلى رؤية مشتركة: كيف تُعيد مصر تشكيل بيئة الشركات الناشئة، 2026.
14. World Bank Group, Access to finance empowers Somali women to grow their businesses, 2024.
15. MAGNiTT, FY 2025 State of Venture Capital of AI in MENA, February 2026.
16. EnterpriseAM, MENA AI funding hits USD 858 mn in 2025, led by the UAE and Saudi Arabia, Saudi Edition, 15 February 2026.
17. Iraq Artificial Intelligence Learning Platform, National Strategy for AI and Big Data Integration.
18. وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي – لبنان، تقرير رسم خرائط النظام البيئي للذكاء الاصطناعي، كانون الأول/ديسمبر 2025.
19. Africa AI News, Libya launches national AI strategy with 35 initiatives: Prime Minister Dbaiba adopts AI Ethics Charter at official ceremony, 11 June 2026.
20. كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية للعام 2025.
21. الإسكوا، تقرير المياه والتنمية العاشر، عقد العمل من أجل المياه (2018-2028): استعراض منتصف المدة في المنطقة العربية، 2025.
22. World Bank Group, Morocco Country Climate and Development Report, 2022.
23. الأمم المتحدة في العراق، مذكرة دعوة إلى العمل بشأن شحّ المياه والمخاطر المناخية في العراق، 20 كانون الثاني/يناير 2026.
24. United Nations Development Programme (UNDP), Investing in climate action for a healthier and more resilient future, 4 June 2026.